الفصل الأول

مقدمة

أ. الخلفية البحث

يُعَدُّ توزيع الميراث جزءًا مهمًّا من الشريعة الإسلامية، وقد نُظِّمَ تفصيلًا في القرآن الكريم.[١] وترد هذه الأحكام كما قال تعالى :{يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ[٢] }

ومعنى الآية: أن الله تعالى شرع لكم –أيها المؤمنون– في شأن أبنائكم أن نصيب الذكر مثل نصيب الأنثيين [٣].تنص هذه الآية على أن نصيب الرجل هو ضعف نصيب المرأة، ويعكس هذا الحكم مبدأ العدالة الذي يراعي المسؤوليات الاجتماعية والمالية لكل طرف[٤].

العلم الذي يبحث في توزيع الميراث، والمعروف باسم «الفرائض» ، يقدم إرشادات واضحة تقوم على نظام محدد وقَطْعِي (جازم)، يُبَيِّن المستحقين للميراث وأنصباءهم.[٥] ومع ذلك، في الواقع العملي، لا يتوافق تطبيق أحكام الفرائض في المجتمع دائمًا مع تلك النصوص. ففي المنظور الاجتماع القانوني، أشار يوجين إرليخ *(Eugen Ehrlich)* إلى أن "القانون الحي يوجد

---

[١] فقه السنة، سيد سابق ,(بيروت: دار الفكر، ١٩٨٣),الجزء الثالث ، ص. ٢٨٦.

[٢] القرآن الكريم، سورة النساء: ١١.

[٣] وزارة الشؤون الدينية لجمهورية إندونيسيا، *Al-Qur'an dan Terjemahannya* (Jakarta: Lajnah Pentashihan *Mushaf Al-Qur'an*، ٢٠١٩)، سورة النساء: ١١.

[٤] M. Quraish Shihab ، *Tafsir Al-Mishbah*، Vol. ٢ (Jakarta: Lentera Hati)، ٢٠٠٢، ص. ٤١١.

[٥] الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي ,(دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥),الجزء الثامن ص. ٢٤٨.

في المجتمع"، مما يعني أن القانون الفعّال غالبًا ما ينشأ من عادات المجتمع واحتياجاته.[٦] وهذا يدل على أن القواعد القانونية كثيرًا ما تتكيف مع الديناميات الاجتماعية المتغيرة، بما في ذلك تقسيم الميراث. وقد عزز هذه النظرة سورجونو سوكانتو (Soerjono Soekanto)، حيث أكد أن فاعلية القانون تعتمد بشكل كبير على مدى توافق القواعد القانونية مع الأعراف الاجتماعية السائدة في المجتمع.[٧] ومن العوامل المسببة لذلك: قلة الفهم لقوانين الميراث، بالإضافة إلى تأثير قيم الانسجام الأسري والعدالة كما تتصورها المجتمعات المحلية

في هذا السياق، لا ينظر علم الاجتماع القانوني إلى القانون باعتباره قواعد معيارية فحسب، بل أيضًا باعتباره ممارسة اجتماعية تتأثر بالثقافة القانونية *(legal culture)* ومستوى الوعي القانوني *(legal awareness)* لدى المجتمع.[٨] ومن ثم، يمكن فهم ممارسة «الصلح» (أو: المُصَالَحَة) على أنها شكل من التفاعل بين القواعد القانونية والواقع الاجتماعي المتطور في المجتمع.

في عدة مناطق من إندونيسيا، توجد ممارسات في تقسيم الميراث لا تتبع بالكامل أحكام الشريعة الإسلامية، ومنها ظهور ممارسة «االصلح»، أي تقسيم الميراث بناءً على اتفاق بين الورثة، وهو ما يختلف أحيانًا عن أحكام الفرائض. وغالبًا ما تُعقد هذه الاتفاقات دون مراعاة

---

[٦] Eugen Ehrlich، *Fundamental Principles of the Sociology of Law*، trans. Walter L. Moll (Cambridge, MA: Harvard University Press، ١٩٣٦)، ص. ٤٩٣.

[٧] Soerjono Soekanto، *Sosiologi Hukum: Suatu Pengantar* (Jakarta: Rajawali Pers، ٢٠١٠)، ص. ١١٢.

[٨] Lawrence M. Friedman، *The Legal System: A Social Science Perspective* (New York: Russell Sage Foundation، ١٩٧٥)، ص. ١٥.

كاملة للقواعد المفصَّلة في علم الفرائض.[٩] وتتأثر هذه الظاهرة بعوامل مثل التحديث، وتغير أنماط التفكير، وازدياد الوعي بمفهوم العدالة حسب رؤية المجتمع، سواء كان ذلك بسبب مؤثرات داخلية في المجتمع أو عوامل خارجية كوسائل الإعلام والتعليم.

وتظهر ظاهرة مماثلة على المستوى المحلي، ولا سيما في أوساط سكان قرية «بربيك» بناحية وارو، محافظة سيدوارجو. وبحكم كونها منطقة شبه حضرية تقع في محيط المناطق الحضرية والصناعية بمدينة سورابايا، يشهد مجتمع بربيك تحولات اجتماعية متسارعة وديناميات اجتماعية معقدة. فمن جهة، لا يزال السكان يحافظون على ثقافة المشاورة والقيم الأسرية، ومن جهة أخرى، تتأثر أنماط تفكيرهم بالتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالمجتمع الحضري وعمليات التحديث.[١٠] فمن جهة، لا يزال المجتمع يحافظ على ثقافة المشاورة والقيم الأسرية، ومن جهة أخرى، تتأثر أنماط تفكير أفراده بالتطورات الاجتماعية للمجتمع الحضري وبعمليات التحديث

في ممارسة تقسيم الميراث، أصبح «الصلح» خيارًا لبعض الأسر لتحديد حصة كل وريث. ورغم أن المجتمع يعلم أحكام تقسيم الميراث وفق الشريعة الإسلامية، فإن عددًا غير قليل من الأسر يفضل اللجوء إلى الصلح كوسيلة لتحديد تقسيم الميراث. فهذا الصلح يُعتبر، من وجهة نظرهم، حلاً أكثر قدرة على الحفاظ على الانسجام الأسري، وتجنب النزاعات، وتحقيق العدالة وفق فهمهم الاجتماعي.

---

[٩] H. Hamdani ، "Konsep Takharuj: Alternatif Pembagian Warisan"، *Al-Hisab: Jurnal Ekonomi dan Hukum Islam* ٧، no. ٢ (٢٠٢٠): ص. ٩٢.

[١٠] Hadi Sabari Yunus ، *Kota dan Permasalahannya* (Yogyakarta: Pustaka Pelajar ، ٢٠٠٨)، ص. ٨٧–٨٩.

تشير هذه الحالة إلى تحول في طريقة فهم المجتمع لمفهوم العدالة في توزيع الميراث. فالعدالة لا تُفهم فقط من الناحية الحسابية وفق أحكام الفرائض، بل تُؤخذ في الاعتبار أيضًا العلاقات الأسرية، ومساهمات أفراد الأسرة، والظروف الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي داخل الأسرة. وفي ظروف معينة، تُظهر هذه الممارسة وجود عملية تفاوض اجتماعي بين الورثة لتحديد شكل التقسيم الذي يُعتبر الأكثر قبولًا لدى الجميع.

تثير هذه الظروف عدة قضايا مرتبطة مباشرة بموضوع هذا البحث، وهي كيفية تطبيق ممارسة «الصلح» لتقسيم الميراث في أوساط المجتمع المسلم في بيربيك. ومن التساؤلات المطروحة: ما الذي يدفع المجتمع إلى تفضيل الصلح على تقسيم الفرائض؟ وكيف ينظرون إلى العدالة في سياق الميراث؟ وإلى أي مدى تؤثر العقليات والتجارب الاجتماعية في تشكيل هذه الممارسة؟ بالإضافة إلى ذلك، من الضروري فهم ما إذا كان التصالح يُعتبر الشكل الأنسب للثقافة المحلية أم أنه نتيجة للديناميات الاجتماعية المتطورة في المجتمع.

وإذا لم تُدرس هذه الظاهرة بعمق، فقد ينشأ سوء فهم لمفهوم العدالة في توزيع الميراث، مما قد يؤدي إلى نزاعات بين الورثة، خاصة إذا رأى بعضهم أن الاتفاق لا يعكس العدالة. كما أن قلة الفهم لتوزين الفرائض قد تؤدي إلى تحول في القيم المجتمعية، خاصة عندما تكون القيم الحديثة والاعتبارات الاجتماعية أكثر هيمنة من القواعد التقليدية المعروفة منذ زمن طويل.

لذا، من المهم إجراء هذا البحث لتحليل ممارسة «الصلح» لتقسيم الميراث من منظور علم الاجتماع القنوني، وذلك من خلال دراسة الخلفية الاجتماعية والثقافية، وأنماط التفاعل،

والقيم السائدة في مجتمع بيربيك. ويُتوقع أن يقدم هذا البحث صورة أكثر شمولية عن كيفية فهم المجتمع للعدالة، وحل قضايا الميراث، ومواءمة التعاليم الدينية مع الواقع الاجتماعي الذي يعيشونه.

لا يركز هذا البحث على التقييم المعياري لمدى توافق ممارسة االصلح مع أحكام الشريعة الإسلامية، بل يتعامل مع هذه الممارسة كظاهرة اجتماعية تُحلَّل من منظور علم الاجتماع القانوني. وبالتالي، يُركِّز البحث بشكل أكبر على كيفية فهم القانون وتطبيقه في حياة المجتمع (*law in action* / القانون واقعًا)، وكذلك على كيفية تأثير القيم الاجتماعية والثقافية في تطبيق القانون في سياق تقسيم الميراث.[١١] ويُستخدم هذا المنهج لفهم ديناميكيات العلاقة بين القانون والمجتمع، خاصة عند النظر إلى ممارسة «الصلح» باعتبارها جزءًا من "القانون الحي" الذي يتطور في أوساط المجتمع

ب. **صياغة البحث**

١. كيف تتم عملية «الصلح» وما أشكالها لتقسيم الميراث لدى المجتمع المسلم في قرية بيربيك بمنطقة وارو بمقاطعة سيدوارجو؟

٢. كيف تتم عملية «االصلح» وما أشكالها لتقسيم الميراث لدى المجتمع المسلم في قرية بيربيك بمنطقة وارو بمقاطعة سيدوارجو من منظور علم الاجتماع القانوني؟

[١١] Roscoe Pound، *An Introduction to the Philosophy of Law* (New Haven: Yale University Press)، ١٩٢٢، ص. ١١٤.

ت. **أهداف البحث**

١. لمعرفة على ممارسة «االصلح» ووصفها باعتبارها عن تقسيم الميراث الذي يطبقه الشعبي في قرية بيربيك بمنطقة وارو بمقاطعة سيدوارجو.

٢. تحليل ممارسة «الصلح » لتقسيم الميراث من منظور علم الاجتماع القانوني، ولا سيما ما يتعلق بالوعي القانوني والثقافة القانونية وواقع تطبيق الشريعة الإسلامية في حياة الشعبي في قرية بيربيك بمنطقة وارو بمقاطعة سيدوارجو.

ث. **أهمية البحث**

١. الفوائد النظرية

من الناحية النظرية، يُتوقع أن تُثري هذه الدراسة الثروة العلمية في مجال قانون الأسرة الإسلامي، ولا سيما دراسات الميراث من منظور علم الاجتماع القانوني. وتتمثل مساهمتها الرئيسية في توسيع نطاق الفهم لممارسة «الصلح» باعتبارها قانونًا حيًّا (*living law*)، أي كيف يُشكِّل المجتمع المسلم المعاصر بديلاً لتقسيم الميراث ينبثق ويتطور من القيم الاجتماعية والثقافية واحتياجات الأسرة، لا من النصوص المعيارية وحدها. كما يُطوِّر هذا البحث دراسة علم الاجتماع القانوني من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين الوعي القانوني(*legal awareness*) ، والثقافة القانونية (*legal culture*)، وواقع تطبيق القانون (*law in action*) في سياق تقسيم الميراث، مما يُوضح أن القانون لا يُفهم على أنه قواعد مكتوبة فقط، بل أيضًا كممارسة اجتماعية ديناميكية. بالإضافة إلى ذلك، يُوفِّر هذا البحث إطارًا تحليليًّا للعوامل

الاجتماعية مثل: الانسجام الأسري، والظروف الاقتصادية، والتحديث، ودور الشخصيات المجتمعية، التي تجعل المجتمع يُفضِّل «الصلح» على أحكام الفرائض. وأخيرًا، يُعَدُّ هذا البحث مرجعًا أكاديميًّا للباحثين اللاحقين الذين يرغبون في دراسة تحول المعايير القانونية الإسلامية عند مواجهة الواقع الاجتماعي المتطور باستمرار، لا سيما في قضية الميراث القائم على الاتفاق.

٢. الفوائد العملية

من الناحية العملية، تفيد هذه الدراسة في تعزيز فهم المجتمع لأهمية حل تقسيم الميراث بشكل عادل ومتناغم من خلال آلية «الصلح»، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى منع النزاعات الأسرية والحفاظ على استقرار العلاقات القرابية. كما يوفر هذا البحث أساسا لرجال الدين، والمرشدين، والممارسين في المجال الاجتماعي والديني، لتقديم التوجيه والإرشاد الملائم للسياق، أي مع احترام أحكام الفرائض كأساس معياري، وفي الوقت نفسه فتح مجال للتشاور والاتفاق «الصلح» بما يتناسب مع الظروف الاجتماعية للمجتمع. وإلى جانب ذلك، يمكن أن تشكل نتائج هذا البحث مادة للاعتبار بالنسبة للمؤسسات الحكومية مثل المحاكم الدينية والمنظمات الدينية في تصميم برامج التوعية القانونية الأسرية الأكثر استجابة للمجتمع، على سبيل المثال من خلال تثقيف المجتمع حول شروط صحة «الصلح» (الرضا، وعدم وجود إكراه، والمعرفة بحقوق الميراث)، بحيث لا يخرج هذا البديل عن نطاق الشريعة. وأخيرا، يعد هذا البحث مرجعا للدراسات اللاحقة حول الديناميات الاجتماعية المعاصرة

ممارسات الميراث، بما في ذلك كيفية تأثير التحديث وتغير أنماط التفكير في بناء العدالة لدى المجتمع.

ج. منهجية البحث

هذه الدراسة هي دراسة نوعية،[١٢] أجريت من خلال البحث الميداني *(field research)*[١٣] بمنهج علم الاجتماع القانوني. وقد استخدم هذا المنهج لفهم ممارسة «الصلح» باعتبارها بديلا حيا (قانونا حيا) لتقسيم الميراث في المجتمع المسلم بقرية بيربيك بمنطقة وارو بمقاطعة سيدوارجو، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية التي تؤثر في تطبيقها.

١. نوع البحث

نوع البحث المستخدم هو البحث النوعي، وهو بحث يهدف إلى فهم الظواهر الاجتماعية بعمق من خلال جمع البيانات المتمثلة في كلمات وآراء وتجارب المخبرين (informan) المتعلقة بممارسة «الصلح» فتقسيم الميراث.

٢. مصادر البيانات

تتكون مصادر البيانات في هذا البحث من بيانات أولية وبيانات ثانوية. وقد جمعت البيانات الأولية مباشرة من المخبرين في البحث، وهم الورثة، والشخصيات الدينية، والشخصيات

---

[١٢] Lexy J. Moleong ، *Metodologi Penelitian Kualitatif* (Bandung: Remaja Rosdakarya) ، ٢٠١٨، ص. ٦.

[١٣] Sugiyono ، *Metode Penelitian Kualitatif* (Bandung: Alfabeta) ، ٢٠٢٠، ص. ٩.

المجتمعية الملمين بممارسة «الصلح». وأما البيانات الثانوية فقد جمعت المراجع مثل الكتب، والمجلات العلمية، وكتب الفقه، بالإضافة إلى الوثائق الأخرى ذات الصلة بموضوع البحث.

٣. تقنيات جمع البيانات

تقنية جمع البيانات المستخدمة في هذا البحث هي المقابلة المتعمقة*(in-depth interview)* ، وذلك للحصول على بيانات شاملة حول ممارسة «الصلح» في تقسيم الميراث. وقد أُجريت المقابلات على مراحل، شملت مرحلة أولية لتقديم فكرة عامة عن الموضوع إلى المُخبِرين (informan)، ومرحلة التعمق من خلال مقابلات شبه موجهة (semi-terstruktur) بهدف توضيح الأسباب الكامنة وراء هذه الممارسة والكشف عنها بشكل مباشر .تم تحديد المُخبِرين باستخدام تقنية كرة الثلج*(snowball sampling)* ، والتي شملت خمس عائلات من الورثة بالإضافة إلى شخصيات المجتمع المحلي مثل العلماء (الأستاذ) وكبار السن في القرية. وسيُعرَض شرح أكثر تفصيلاً للإجراءات، والمراحل المنهجية، وأدوات المقابلة بشكل منهجي في الفصل الثالث

٤. أدوات جمع البيانات

أدوات جمع البيانات المستخدمة في هذا البحث هي: دليل المقابلة، وجهاز تسجيل الصوت، بالإضافة إلى الملاحظات الميدانية التي استُخدمت لتوثيق نتائج المقابلات والملاحظات.

٥. تقنيات تحليل البيانات

تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها في هذا البحث تحليلاً نوعيًا من خلال تجميع البيانات وتفسيرها ووصفها وفقًا لتركيز البحث وأهدافه، وذلك للوصول إلى استنتاجات ذات صلة بالمشكلة التي يُبحث فيها.

ح. هيكل البحث

تُكتب هذه الرسالة في خمسة فصول مترابطة بشكل منهجي لتسهيل مناقشة وفهم القضايا موضوع البحث.

الفصل الأول: المقدمة يحتوي على خلفية البحث، وصياغة البحث، وأهداف البحث، وفوائد البحث، ومنهج البحث، بالإضافة إلى سير الدراسة (سيرتها). ويُعد هذا الفصل بمثابة مدخل لتقديم لمحة عامة عن محور البحث واتجاهه.

الفصل الثاني: دراسة الأدبيات والإطار الفكري يتضمن مناقشة النظريات ذات الصلة بالبحث، وهي: قانون الميراث في الإسلام، ومفهوم «الصلح» في تقسيم الميراث، وعلم الاجتماع القانوني، بالإضافة إلى الأبحاث السابقة ذات العلاقة. ويُستخدم هذا الفصل كأساس نظري لتحليل إشكاليات البحث.

الفصل الثالث: منهجية البحث يشرح بالتفصيل نوع البحث ومدخله (نهجه)، ومصادر البيانات، وتقنيات وأدوات جمع البيانات، وكذلك تقنيات تحليل البيانات المستخدمة في هذا البحث. ويهدف هذا الفصل إلى شرح عملية البحث ومراحلها من الناحية المنهجية.

الفصل الرابع: نتائج البحث وتحليل البيانات يتضمن عرضًا لنتائج البحث الميداني وتحليلاً لممارسة «الصلح» لتقسيم الميراث من منظور علم الاجتماع القانوني، وذلك بناءً على البيانات التي جُمعت من الميدان وربطها بالنظرية التي سبقت مناقشتها.

الفصل الخامس: الخاتمة هو الفصل الأخير الذي يتضمن استنتاجات من مجمل نتائج البحث، بالإضافة إلى التوصيات المقدمة بناءً على تلك النتائج، سواء من الناحية الأكاديمية أم العملية.